الفاعلون في الدبلوماسية القطرية

Actors in qatari diplomacy

عبد الله صالح الغريري

AL GHERERI ABDULLA SALEH

طالب باحث بسلك الدكتوراه

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا

ملخص: تعالج هذه المقالة الفاعلون في الدبلوماسية القطرية، حيث يتدخل فيها الفاعلون التقليديون ومن بينهم الديوان الأميري،باعتباره المصدر الرئيسي للسياسة الخارجية القطرية حيث يعتبر الموجه لها والساهر على وضع توجهاتها، باعتباره يمثل الدولة في الداخل والخارج وفي العلاقات الدولية فهو الذي يعين السفراء لدى الدول والمنظمات الدولية والإقليمية،ويعتمد رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية، ويقوم بالتوقيع على المعاهدات ويصادق عليها، ويسهر على تتبع المفاوضات التي تجريها قطر. كما أن هناك فاعلون متعاونون في الحقل الدبلوماسي بقطر على رأسهم الوزارات التي تتقاطع اختصاصاتها مع وزارة الخارجية، بالإضافة إلى مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع.

الكلمات المفتاح: الفاعلون – الدبلوماسية – القطرية.

Abstract:This article deals with the actors in Qatari diplomacy, in which traditional actors contribute, foremost among them the Amiri Diwan, as it is the main source in Qatari foreign policy, as it represents the state at home and abroad and in international relations, appoints ambassadors to foreign countries, accredits heads of diplomatic and consular missions, and signs and ratifies treaties. The Ministry of Foreign Affairs also contributes to monitoring and implementing Qatari foreign policy through its embassies abroad and its representatives to international and regional organizations. There are cooperating actors in the diplomatic field, including ministries, in addition to the Qatar Foundation for Education, Science and Community Development

Key word: the actors-Dîplomacy-Qatari.

مقدمة:

تلعب الدبلوماسية القطرية دورا مهما في تثبيت مكانتها على المستوى الإقليمي والدولي فهي بلا شك الأداة الأبرز لتنفيذ أهداف ومصالح الدولة، حيث ساهمت السياسة الخارجية القطرية خلال العقدين الماضيين في تعزيز صورة قطر لتكون محط أنظار المجتمع الدولي وأصبحت بذلك محل اهتمام عالمي عندما أصبحت الدوحة قبلة لفض النزاعات والصراعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية، كما حافظت الدبلوماسية القطرية على الاستمرار في هذا الدور الريادي بالموازاة مع أهدافها الاستراتيجية في حفظ الأمن والسلم الدوليين وتنمية العلاقات الودية بين الدول، وتخفيف حدة التوتر في النظامين الإقليمي والدولي، وتحقيق مقاصد الأمم المتحدة والتفاعل مع آلياتها خاصة في مجال حقوق الإنسان باعتبار أن حماية حقوق الإنسان هي المدخل الأساسي لأي إصلاح يرجى منه تثبيت وضع الدولة واستقرارها .

فالفاعلون في الدبلوماسية القطرية لا يقتصرون فقط على أمير الدولة، ووزير الخارجية والتمثيليات الدبلوماسية كما درجت عليه العادة فهؤلاء حاضرون في الدولة كفاعلين سياسيين ودبلوماسيين ويؤدون دوراً جوهريا في مجالهم، لكنهم يتحركون بالتناغم مع فاعلين آخرين لا يقلون أهمية في المجال الدبلوماسي، وتُعتبر مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، وبعض الوزارات وكذلك لجنة الشؤون الداخلية والخارجية بمجلس الشورى مكملين للدبلوماسية القطرية، نظرا للدور المهم في العلاقات الدولية المصاحبة لدولة قطر .

من هذا المنطلق وجب القيام بدراسة وتحليل وظائف وصلاحيات مختلف أصناف الفاعلين في العمل الدبلوماسي القطري، من خلال تقسيم الفاعلين في الدبلوماسية القطرية إلى نوعين فاعلون تقليديون وفاعلون معاونون ذلك ما سيتم التطرق إليه من خلال فرعين.

الفرع الأول: الفاعلون التقليديون في الحقل الدبلوماسي

أولا :الديوان الأميري

الديوان الأميري هو المصدر الرئيسي للسياسة الخارجية والأدوات الدبلوماسية القطرية إلى أبعد حد، وبوصفه مؤسسة فإنه يتميز بنظام هيكلي وتوزيع للمهام بين مختلف الأعضاء المؤثرين فيه، وعلى رأسهم الأمير إن الاتساع الملحوظ في نشاط الديوان الأميري لدولة قطر هو انعكاس للإرادة الفاعلة لأمير الدولة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ؛ لكنه أيضًا ترجمة لكثرة عدد موظفيه وحيويتهم من المستشارين (مستشارين سياسيين، واقتصاديين وفنيين، ومستشارين، خاصين، ومستشارين شخصيين.)، مديرين مساعدين للديوان ممثل خاص للأمير، مدير ديوان الأمير، رئيس الديوان الأميري، سكرتير شؤون المتابعة، سكرتير الشؤون العائلية، ورئيس المراسم .

ويمكن قول أن مدير مكتب الأمير هو من يمثل مركز الثقل والهيئة الاستراتيجية للديوان الأميري تحت السلطة السامية للأمير ؛ وذلك على الأقل من وجهة نظر وصفية مجردة، وكل من يتولى هذا المنصب يحظى قطعًا بكامل ثقة الأمير، وهنا يجب

إدراك أن الموضوع الدبلوماسي هو مجال استراتيجي بامتياز ويحظى بعناية فائقة من لدن الأمير الذي هو رئيس الدولة؛ وذاته مصونة واحترامه واجب بهذه العبارات تبدأ نصوص الفصل الثاني من الدستور القطري والخاص بالأمير[1] .

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من اتساع الجدل العقائدي حول الموضوع، فإن الدبلوماسية والعلاقات العامة لا تزالان تصوغان على نطاق واسع – علاقات الدول؛ وعلى هذا الأساس فإن أمير قطر – بوصفه رئيسًا للدولة – هو بحق حجر الزاوية وربان السفينة ورمز البلاد في أعين الخارج من وجهة نظر دبلوماسية، وتسري هذه الملاحظة على جميع الأنظمة السياسية ذات المنحى أو الاتجاه الرئاسي [2].

وتقوم الاختصاصات والصلاحيات الدستورية لأمير قطر أساسا على ثلاث ركائز؛ تمثل المصادر الحقيقية لأي ممارسة دبلوماسية متطورة، ويتعلق الأمر بشكل خاص بالمادة[3]" (66) يمثل الأمير الدولة في الداخل والخارج وفي جميع العلاقات الدولية ." والمادة[4] (67) التي جاء فيها أن الأمير يباشر اختصاصات رسم السياسة العامة للدولة بمعاونة مجلس الوزراء؛ واعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية، وأخيرًا المادة (68)[5] التي تنص يبرم الأمير المعاهدات والاتفاقيات بمرسوم ولا يجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدة شروطا سرية تناقض شروطها العلنية .

إضافة إلى هذه الترتيبات الثلاثة في الدستور القطري، يمكن إضافة الترتيب المنصوص عليه في المادة[6](71) ، الذي يحدد المسؤولية السامية للأمير بأن يصدر إعلان الحرب الدفاعية بأمر أميري، وان الحرب الهجومية محرمة. ويتضح هنا البعد الدبلوماسي، حيث إن المشرع يحظر الحرب الهجومية، ولا يُجيز الحرب الدفاعية بغير مرسوم أميري .

وعموما فإن الدبلوماسية تصبح دبلوماسية أزمات عندما تتم تعبئة المجتمع الدولي، أو يُعبئ هو نفسه، إزاء وضع متأزم قائم في دولة ما ؛ أما فيما يخص إعلان الحرب فإن الأمر يعني – في نظر المشرع القطري نزاعاً مسلحًا ضد بلد آخر معادٍ بشكل مباشر أو ضمن تحالف دولي. [7]

ولا يمكن أن نعتبر الأمر حرباً أهلية، على الرغم من انتشار هذه الظاهرة على المستوى الدولي؛ كما أن الحديث عن إعلان الحرب داخل إطار الدولة الواحدة هو مثار جدل في العلوم السياسية؛ لأن الحرب الأهلية – من حيث المبدأ – تعني انفراط

---

[1]– المادة 64 من الدستور الدائم لدولة قطر، لسنة 2004، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 26، الصادرة بتاريخ 30 جمادى الأخرة 1446هـ الموافق 31 ديسمبر 2024 .

[2]–عبد الله جمال، " السياسة الخارجية لدولة قطر 1995–2013 روافعها واستراتيجيتها " الدار العربية للعلوم، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى 2014، ص 11.

[3]– المادة 66 من الدستور القطري الدائم، نفس المرجع .

[4]– المادة 67 نفس المرجع .

[5]– المادة 68 نفس المرجع .

[6]–المادة 71 من الدستور القطري الدائم، مرجع سالف الذكر .

[7]– مطلق ماجد القحطاني، دانة بنت منصور آل ثاني، "سياسة دولة قطر وتجربتها في الوساطة وتسوية المنازعات ' مجلة سياسات عربية، العدد 51،2021، ص 45 .

الوئام الوطني، وتعليق الشرعية الدستورية؛ وهذا طعن في المشروعية السياسية والدستورية، وقطر لم تشهد حربًا ضد دولة خارجية ولا حرباً داخلية؛ لكنها – في المقابل – شاركت في عمليات دولية لحفظ السلام كما أسهمت عام 1991 في الحرب على العراق ضمن تحالف دولي من أربع وثلاثين دولة قادته الولايات المتحدة الأميركية، ودعمته منظمة الأمم المتحدة[1] .

وفيما يتعلق بالاختصاصات التي يمكن أن نصفها بالآلية نظراً إلى نص الدستور عليها :

فهي ترتبط من جهة بالصلاحيات في مجال الاعتماد، ومن جهة أخرى بمجال المعاهدات الدولية .

والأمير بوصفه رئيسا للدولة فإنه في الوقت ذاته هيئة تعتمد وتعين الممثلين الدبلوماسيين، وبوصفه أولاً هيئة معتمدة؛ فإن مبعوثي الدول والمنظمات الدولية تعتمد لديه، ويمكن أن يرفض الأمير اعتماد أي مبعوث أجنبي لدى قطر من الناحية النظرية؛ أما من الناحية العملية فلم يحدث أن وقعت هذه الحالة، ويمكن القول إن هذه الحصافة الأميرية تستجيب المتطلبات الواقعية إذ الأمر محكوم دبلوماسيا بمبدأ المعاملة بالمثل وبالمهارة في لعب الأوراق الجيوسياسية والاستراتيجية؛ لكن قد يحدث أن يطلب الأمير بطرق مختلفة مغادرة دبلوماسي باعتباره غير لائق، أو إغلاق مكتب دبلوماسي لدولة ما على الأراضي القطرية، وهو ما حدث فعلا بالنسبة إلى المكتب التجاري للدولة العبرية الذي كان يعمل به دبلوماسيان إسرائيليان خلال الفترة الممتدة بين 1996 و2009[2].

وبوصفه هيئة تقوم بالتعيينات أيضا، يُعين الأمير بمرسوم السفراء والممثلين فوق العادة المفوضين لدى الدول الأجنبية أو المنظمات الدولية وبهذا الموجب يوقع بالأحرف الأولى رسائل اعتماد واستدعاء السفراء. وفي مجال التعيين دائما يمتلك الأمير سلطة تقديرية من حيث المبدأ فهو يعين رجالاً ونساء يُفترض فيهم الولاء، والقدرة على ترجمة سياسته الخارجية لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية كما يستعين بالسياسيين والموظفين الساميين والدبلوماسيين المحترفين .

وتجدر الإشارة فيما يخص المعاهدات الدولية إلى أن الدستور الدائم لدولة قطر، يتضمن مادة توضح التزام دولة قطر أمام المجتمع الدولي بتلك المعاهدات فالمادة 6 من الدستور "تنص على احترام الدولة للمواثيق والعهود الدولية وتعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي تكون طرفا فيها[3]."

وتجري العلاقات الدبلوماسية من خلال لقاءات مختلفة، ومحادثات متعددة ونقاشات كثيرة في حال السلم كما في حال الحرب، ويشار إلى كل هذه المحادثات في اللغة الدبلوماسية بعبارة المفاوضات؛ وإذا كان الدبلوماسيون وغيرهم من فلين ومحترفين السياسة الدولية يواصلون شغل مسرح المفاوضات.

---

[1]- أرسلت دولة قطر عام 2006 (300) جندي للمشاركة في قوات الأمم المتحدة في لبنان بعد 34 يوما من الحرب بين إسرائيل وحزب الله اللبناني في يوليو 2006.

[2]- Rabl Uzi, Qatar's Relations with Israel:Challenging Arab and Gulf Norms", The Middle East ournal, Volume 63,3, (2009): 443-459.

[3]- المادة 6 من الدستور القطري الدائم، مرجع سالف الذكر .

إن أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني مشغوف بالسياسة الدولية والدبلوماسية :ومن الطريف أن تصادف رئيس دولة في العالم العربي يهتم كثيرًا بهذا المجال؛ فوزراء الخارجية ورؤساء الوزراء هم غالبًا من يهتم بهذه الشؤون؛ لكن في قطر توجد دبلوماسية أميرية حقيقية بل يمكن أن نقول إن الدبلوماسية القطرية أميرية بامتياز، ويعتبر السعي إلى الاعتراف الدولي أحد محركات النشاط الدبلوماسي للشيخ تميم بن حمد آل ثاني، فضلاً عن إنجاح اجتماعات القسم عبر العالم [1].

يشارك فيها الأمير شخصيا، جاذبيته على المسرح الدولي، وهذا مقياس حقيقي للسمعة والحضور الدوليين .

وتبقى إسهامات محيط الأمير حاسمة في تسهيل المهمة التقديرية للأمير، وتمكن أحيانًا من الوصول إلى النتائج المرجوة؛ لكن ليس من النادر ألا توصل الجهود العملية للمستشارين إلى نقاط اتفاق؛ وفي كل الحالات فإن رئيس الدولة بوصفه صاحب الحق الأخير في إجازة الاتفاقيات مع الدول الأخرى هو مَنْ يُقِرُّ بشكل معلن الموافقة على اتفاق أو الدخول في مفاوضات .

ويمكن للأمير ولعدد من الأسباب أن يحيل إلى غيره التفاوض وتوقيع المعاهدات الدولية وقد تكون هذه الأسباب مادية كأن يكون البرنامج الوطني أو الدولي مشحونا بالالتزامات على سبيل المثال، وقد تكون الأسباب بروتوكولية من حيث درجة الأهمية الممنوحة للمفاوضات أو المفاوضات المقابلة، وفي مثل هذه الحالات يُعين أمير الدولة شخصيات تمثله وتمثل الدولة مثل المبعوثين الخاصين، والمبعوثين المفوضين للأمير .

ويشار إلى أنه خارج الاجتماعات الثنائية والاجتماعات متعددة الأطراف أو داخلها، فإن نشاط الأمير يتمُّ في الوقت ذاته في فضاء رسمي وشفاف، وفي محيط غير رسمي وخفي تطبعه السرية الصارمة، وهذا الإطار الخاص بات يُعرف بالدبلوماسية الخفية، أو دبلوماسية الأروقة وفي هذا الرافد الثاني للدبلوماسية ينتدب الأمير لتمثيله شخصيات غير متوقعة بالنظر إلى وظائفها الرسمية .

وفي إطار الدبلوماسية الرسمية الإعلامية يُعَدُّ ممثلو الأمير غالبا ضمن الحكومة الذين ينضم إليهم الخبراء والموظفون السامون المدنيون والعسكريون وحرصا على انسجام دبلوماسيته يحدد الأمير المخطط، ويعطي التوجهات لممثليه فيكونون من ثم كاملي السلطة لإلزام الدولة بتعهداتها[2] .

---

[1]– المدلل وليد حسن،" مقومات وسمات السياسة الخارجية القطرية "، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، 2014، ص 365 .

[2]– تنص معاهدة فينا لعام 1969 الخاصة بالمعاهدات الدولية المادة 2 الفترة (ج) على أن" وثيقة "التفويض الكامل هي الوثيقة الصادرة عن السلطة المختصة في الدولة التي تعين شخصاً أو أشخاصاً لتمثيل الدولة في المفاوضات أو في اعتماد نص المعاهدة أو توثيقه، أو في التعبير عن رضا الدولة الالتزام به، أو في القيام بأي تصرف آخر يتعلق بالمعاهدة. كما تنص في المادة (7) على أنه يعتبر الأشخاص التالون ممثلين لدوهم بحكم وظائفهم، ودون حاجة إلى إبراز وثيقة التفويض الكامل :

(أ) رؤساء الدول، ورؤساء الحكومات، ووزراء الخارجية من أجل القيام بجميع الأعمال المتعلقة بعقد المعاهدة .

(ب) رؤساء البعثات الدبلوماسية من اجل اعتماد نص المعاهدة بين الدولة المعتمدة و الدولة المعتمدين لديها

(ج) الممثلون المعتمدون من قبل الدول لدى مؤتمر دولي، أو لدى منظمة دولية أو إحدى هيئاتها؛ وذلك من أجل اعتماد نص المعاهدة في ذلك المؤتمر أو المنظمة أو الهيئة .

أما التصديق فهو المرحلة الأخيرة قبل النشر في الجريدة الرسمية، الذي يكرس استقبال وإدماج المعاهدة في النظام القانوني المحلي، ويجدر التنبيه إلى أن المعاهدات والاتفاقيات الدولية لا تخضع كلها للتصديق: فالمعاهدات هي وحدها الخاضعة لهذا الإجراء الرسمي، أما معاهدات السلام والمعاهدات المتعلقة بالحوزة الترابية للدولة وحقوق السيادة فيسري مفعولها بعد سنها بقانون، والأمير هو مَنْ يسن القوانين في البلاد، وهو نفسه مَنْ يقوم بالتصديق عليها .

فأمير قطر هو من يبرم المعاهدات والاتفاقيات بمرسوم ؛ لكن المادة (68) من الدستور القطري تنص على أنها لا تدخل حيز التنفيذ إلا بعد مصادقة مجلس الشورى وعليه يمكن القول إن اختصاص الأمير في مجال التصديق متقاسم معه من طرف هذا المجلس .

ويعكس هذا التقاسم في اختصاصات الأمير من الناحية العملية طابع المشاركة الجماعي في صناعة القرار السياسي في الدولة بشكل أكثر، وينبغي التذكير أن الاتفاقيات الخاضعة للتصديق يتم أولاً التفاوض بشأنها مباشرة، أو بشكل غير مباشر من لدن الأمير، ثم يوقعها هو أو أي جهة أخرى كاملة ويستدعي هذا الأمر ملاحظتين؛ أما الأولى فهي أن الأمير وممثليه يساعدهم سياسيون آخرون وفنيون وخبراء قادرون على التوجيه الإيجابي لمسار المعاهدات الدولية، وأما الملاحظة الثانية فتتعلق بالوضع السياسي المؤسسي في قطر؛ حيث يتمتع صوت وتوقيع الأمير بقبول حسن من جميع مؤسسات الدولة الأخرى .

وعليه فإن المؤسستين اللتين تتدخلان في التصديق على المعاهدات تعملان بانسجام تام من حيث المبادرة والاختصاص؛ لهذا السبب لم يحدث قط أن رفض مجلس الشورى أي معاهدة فما يهم في نهاية المطاف هو فقط الإرادة المطلقة للأمير رئيس الدولة، فالمبادرة الدبلوماسية بالمعنى الواسع للكلمة تعود للأمير أو أي شخصية أخرى معنوية أو مادية يمنحها هو كامل السلطات، ومن هنا يمكن أن نتصور الفضاء المفتوح أمام الجناح الآخر للدبلوماسية القطرية المتمثل في وزارة الخارجية.

ثانيا: وزارة الخارجية القطرية

أصبح لوزارة الخارجية القطرية نص منظم جديد؛ هو القانون رقم 39 لعام 2005 الذي يحل محل القانون رقم 13 لعام 1993، ويتضمن مراجعة تنظيمية تسمح بضبط أفضل الرهانات العلاقات الدولية المعاصرة، وفي عام 2009 أصدر ولي العهد آنذاك الشيخ تميم بن حمد آل ثاني القرار الأميري رقم 30 بتاريخ 23 من يونيو 2009 الذي حدد الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية[1] ، ويلاحظ في هذا القرار إنشاء مكتب لحقوق الإنسان، وإدارة للتنمية الدولية، وإدارة للتعاون الفني الدولي ولجنة دائمة لتنظيم المؤتمرات. وتترجم هذه التجديدات تصميما على استجابة أوسع لتعدد وتعقد القضايا الدولية كما تعتبر أيضا محاولة لتنسيق أفضل للعمل الدولي الخاص بدولة قطر .

وفي المقابل يستجيب خيار تمييز البعثات الخارجية عن مجمل وزارة الخارجية لهاجس تربوي؛ ويتعلق الأمر بإظهار أهمية وخصوصية هذا الجانب من جوانب الدبلوماسية، وتتكون البعثات الخارجية من البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية (السفارات

[1] – قرار اميري انطلاقا من الدستور القطري، وقانون الموارد البشرية رقم 8 الصادر عام2009 ، والقرار الأميري رقم 16 الصادر عام 2009 والمتعلق بصلاحيات الوزراء القطريين .

التمثيليات الدائمة لدى المنظمات الدولية المكاتب التمثيلية والقنصليات). أما الأشخاص العاملون في البعثات الخارجية على جميع مستويات الهرم فيأتون في الوقت ذاته من وزارة الخارجية ومن الإدارات الوطنية الأخرى، وتعتبر البعثات الخارجية هيئات لامركزية للسلطة، أو امتدادات دولية للإقليم وهي تخضع لرؤية سياسية وإصلاح هيكلي تحددهما الدولة على ضوء السياقين الداخلي والدولي[1] .

تختص وزارة الخارجية أساسًا وفق القرار الأميري رقم 16 بتاريخ 5 من إبريل 2009 بـ تمثيل الدولة ورعاية مصالحها ومصالح مواطنيها في الخارج، والتعريف بقيمها الحضارية وسياساتها، وإقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ورسم وتنفيذ القواعد المتعلقة بتنظيم شؤون المراسم والحصانات والإعفاءات والمزايا الدبلوماسية وإصدار جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والمهمة، وتجديدها واتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد المعاهدات والاتفاقيات والتنسيق بين أجهزة الدولة وغيرها من الدول والمنظمات العربية والإقليمية والدولية في مجالات التعاون الدولي والعمل على تنميتها وتطويرها، وتنظيم وتوجيه المساعدات والمعونات الإنمائية والإنسانية بما يتفق مع أولويات الدولة بالتنسيق مع الجهات المختصة [2]

وتُعَدُّ وزارة الخارجية في الأصل الهيئة المتابعة بشكل أفضل للعلاقات الدولية، وتحاول بهذا الموجب أن تبقى على اطلاع بالإنذار الاستراتيجي؛ لأنها هي مصدر ونقطة استقبال المعلومات المتدفقة التي لا يمكن من دونها أخذ أي قرار على المستوى الدولي، وبوصفها مسيرا مفضلاً للمعلومات في مجال العلاقات الدولية تفرض وزارة الخارجية نفسها كمساهم في وضع السياسة الخارجية القطرية[3]

ومع حضورها في بداية المسار تضطلع وزارة الخارجية بتنفيذ السياسة الخارجية الوطنية بقدرة فائقة؛ وهذه مهمة كونية تبرع قطر القيام بها، ويتم تحديث تنفيذ السياسة الخارجية وفق طريقتين التفويض والتمثيل الكاملين. وفي أغلب الأحيان يكون التفويض والتمثيل الكاملان لشخص وزير الخارجية، وفي حالات أخرى لصالح السفراء المعتمدين في الخارج، ويمتد فضاء التفويض والتمثيل الكاملين ليشمل المحافل الدولية وإحياء الذكريات والمناسبات الرسمية للدول الأخرى، وإعلانات السياسة الخارجية والخطابات في الهيئات الدولية والهيئات متعددة الأطراف، وفي جميع الحالات يقوم تعاون وطيد بين الديوان الأميري ووزارة الخارجية يتجسد في جلسات عمل مشتركة داخل البلاد وأثناء المهمات الخارجية [4].

ومن جهة أخرى تسهر وزارة الخارجية في إطار وظائفها السياسية والإدارية والقنصلية على رعاية المصالح الوطنية عبر العالم، وتأمين حماية القطريين وممتلكاتهم من خلال المصالح القنصلية؛ وكأي قطاع وزاري آخر في قطر، تقوم وزارة الخارجية بعدد

[1]– حسب قوانين الدولة والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة خاصة معاهدة فيينا حول العلاقات الدبلوماسية لعام 1961 ومعاهدة فينا حول العلاقات القنصلية العام .1963 .

[2]– المادة 3 من القرار الأميري رقم 30 بتاريخ 5 من إبريل 2009 المتعلق بتحديد وظائف وزارات الدولة.

[3]– العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، السياسية الخارجية القطرية خلال الفترة2005 – 1995 ، الدوحة، الشروق2005 ، ص 221.

[4]– يتجسد هذا التعاون في الاجتماعات الدائمة بين موظفي الديوان الأميري خاصة العاملين منهم في إدارة المراسم وموظفي ديوان وزارة الخارجية في الدوحة، وأولئك العاملين في البعثات الدبلوماسية بالخارج .

من المهام الإدارية الضرورية لسير عملها [1] وتتمثل هذه المهام في تعيين الموظفين وتأهيلهم، وتسيير ميزانية الوزارة؛ سواء تعلق الأمر بالمصالح المركزية أو المصالح الخارجية؛ أما الوظيفة الثانية أو الصنف الثاني من الوظائف التي سنتطرق إليها بشيء من التفصيل عند تناولنا للوزارات الفنية فيتعلق بالمهام الاقتصادية والثقافية والفنية؛ وفيما يخص المهام الفنية تجدر الإشارة إلى أن وزارة الخارجية تعمل بالتعاون مع القطاعات الوزارية التي توصف بالفنية؛ حيث يقع عليها مهمة التنسيق والربط مع المؤسسات والجهات الخارجية في الدول الأخرى والمنظمات الدولية .

أما الهرم التنظيمي المعمول به في وزارة الخارجية القطرية هو ذلك التنظيم المنصوص عليه في القرار الأميري رقم 13 بتاريخ 23من يونيو 2009 .

ففي قمة الهرم التنظيمي يوجد وزير الخارجية، ويضم مكتب الوزير – فضلاً عن مدير، المكتب – سفراء ومستشارين مكلفين بمهام محددة؛ ويأتي وزير الدولة للشؤون الخارجية في المرتبة الثانية داخل الوزارة بعد وزير الخارجية وتقع ثلاث وحدات إدارية تحت السلطة المباشرة لوزير الدولة للشؤون الخارجية: اثنتا عشرة إدارة من قطاع الشؤون الخارجية، ثلاث إدارات ومكتب واحد من قطاع التعاون الدولي، وثلاث إدارات وستة مكاتب ولجنة واحدة من قطاع الخدمات؛ وهي كالتالي :

الوحدة الإدارية لقطاع الشؤون الخارجية:

- إدارة شؤون مجلس التعاون .
- إدارة الشؤون العربية .
- إدارة الشؤون الآسيوية والإفريقية .
- إدارة الشؤون الأوروبية والأميركية .
- إدارة الشؤون القنصلية .
- إدارة شؤون المراسم .

الوحدة الإدارية لقطاع التعاون الدولي:

- إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية .
- إدارة التنمية الدولية .
- إدارة التعاون الفني الدولي .
- مكتب حقوق الإنسان .

الوحدة الإدارية لقطاع الخدمات :

- ديوان مساعد الوزير .
- إدارة الشؤون القانونية

[1] – المادة 2 من القرار الأميري رقم 16 بتاريخ 5 إبريل 2009 .

- إدارة الأبحاث .
- إدارة الشؤون الإدارية والمالية .
- مكتب التدريب وتنمية الموارد البشرية .
- مكتب الرقابة .
- مكتب الشؤون الفنية .
- مكتب الشؤون الأمنية .
- مكتب المناوبة .
- اللجنة الدائمة لتنظيم المؤتمرات .

أما الإدارات المتعلقة بالتعاون الدولي فإنها خاضعة لسلطة وزير الدولة للشؤون الخارجية لكن بالتعاون مع وزير الدولة للتعاون الدولي؛ وذلك حسب المادة 2 من القرار الأميري رقم 30 بتاريخ 23 من يونيو 2009 .

فوزير الدولة للتعاون الدولي هو جزء لا يتجزأ من وزارة الشؤون الخارجية ويحتل المرتبة الثالثة في هرم الوزارة؛ وهناك مساعدان للوزير الأول هو مساعد وزير الخارجية، والثاني هو مساعد وزير الخارجية لشؤون المتابعة .

أما البعثات الخارجية السفارات القنصليات التمثيليات الدائمة؛ فهي تضم أساسا الموظفين الدبلوماسيين وموظفي القنصليات، وهذا هو باختصار الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية وفق القرار الأميري رقم 30 المذكور[1] .

ويتضمن النصان الجديدان للقانون رقم 39 لعام 2005 والقرار الأميري رقم 30 بتاريخ 23 من يونيو 2009 ثلاث إضافات مهمة مقارنة مع القانون المنسوخ لعام .1993 أما التجديد الأول فيكمن في حقل الحضور الدولي كفاعل إقليمي ودولي ويتجسد في إنشاء لجنة دائمة لتنظيم المؤتمرات؛ وهو ما منح دولة قطر وزنًا دبلوماسيا خاصا .

وأما التجديد الثاني فهو إنشاء أجهزة تحت الوصاية تطمح إلى إدراك أشمل للمشاكل الدولية التي بات لها تأثيرات أكبر على المستوى الداخلي، وتهدف هذه الأجهزة إلى إشراك جميع – أو على الأقل أغلب – الفاعلين العموميين؛ بل الخصوصيين أيضًا، في معالجة القضايا التي تعنيهم أو تستدعي تدخلهم بشكل أو بآخر، وقد تم حتى الآن استحداث إدارة للتنمية الدولية وإدارة للتعاون الفني الدولي، ومكتب لحقوق الإنسان .

ويأتي التجديد الثالث على مستوى الإدارة المركزية لوزارة الخارجية؛ ويتمثل في إنشاء قطاعات للمساندة من جهة ووحدات إدارية عامة من جهة ثانية وتتشكل الأولى من خمسة مكاتب؛ يُفترض أن تكون موجودة بشكل دائم؛ نظراً إلى ضرورتها المطلقة في السير الأمثل لعمل الوزارة؛ وهذه المكاتب هي: مكتب التدريب وتنمية الموارد البشرية ومكتب الرقابة، ومكتب

[1] – حسب المادة الأولى من القرار الأميري رقم 30 هناك أربع إدارات في قطاع الشؤون الخارجية، تأخذ بعين الاعتبار التمايز الجغرافي :شؤون مجلس التعاون الخليجي الشؤون العربية الشؤون الأسيوية والإفريقية، والشؤون الأوروبية والأميركية .

الشؤون الفنية، ومكتب الشؤون الأمنية ومكتب المناوبة .أما الثانية فتتمثل في وحدات إدارية، وهي عرضة للتغيير وفق المقاربة الحكومية بشأن تحديد اختصاصات مختلف القطاعات الوزارية .

وإذا كان هذا الهيكل التنظيمي يؤثر بطبيعة الحال على البعثات الخارجية المنبثقة عنه على نحو ما: فإن هذه البعثات تبقى فرعًا خاصا بل متميزا من وزارة الخارجية.

وقد ظل الإصلاح الهيكلي للبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية مؤطراً بالمرسوم رقم 13 بتاريخ 14 من يوليو 2009 المتعلق بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي؛ ولا بأس من التذكير أن المقصود بالبعثات الخارجية السفارات وعلى رأسها السفير المفوض فوق العادة ثم البعثات الدائمة، ويرأسها المندوب الدائم. وعادة ما يكون سفيرًا مفوضا فوق العادة؛ ثم تأتي بعد ذلك المكاتب التمثيلية بقيادة رؤساء هذه المكاتب، وأخيرًا القنصليات تحت قيادة القناصل العامين .

ويمكن جمع سفارة وقنصلية في بنية واحدة صغيرة الحجم حسب الظروف السياسية أو الاقتصادية، ويقودها قائم بأعمال يتبع هو نفسه إداريا سلطة أكبر[1]، ويشار إلى أن عدد موظفي كل مكتب خارجي يتحدد وفق مستوى أهمية الدولة أو المنظمة الدولية المضيفة .

ولا ينحصر موظفو البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية في موظفي وزارة الخارجية فقط بل تتم إعارة موظفين متعاقدين من الوزارات والهيئات الوطنية الأخرى في الدولة لإكمال طاقم موظفي السفارات والقنصليات، وبعد الإعارة يمارس هؤلاء الموظفون أعمالهم باسم وزارة الخارجية ومن جهة أخرى يتضمن الكادر الوظيفي في البعثات الدبلوماسية القطرية في الخارج موظفين من الوزارات الفنية: كوزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الداخلية ووزارة العمل، ويمارس هؤلاء نشاطاتهم في إطار الأهداف السياسية المحددة لإداراتهم، لكن رئيس البعثة الدبلوماسية يبقى المسؤول الوحيد عن جميع الموظفين[2]، فعلى سبيل المثال في سفارة دولة قطر في باريس مكتب عسكري، يقوده ملحق برتبة عسكرية عليا؛ كما أن البعثة الدائمة لدولة قطر لدى منظمة الأمم المتحدة في جنيف، تضم ضمن طاقمها موظفين من وزاراتي العمل والاقتصاد[3]

ينبغي التمييز بين حقلين فيما يتعلق باختصاصات المصالح الخارجية أحدهما: حقل العلاقات الدبلوماسية التقليدية أي العلاقات بين الدول، ويمكن أن نضيف إليه العلاقات القنصلية .أما الثاني فهو حقل العلاقات الدبلوماسية الخاص بالمنظمات الدولية، أي علاقات الدولة مع المنظمات الدولية ومن وجهة نظر القانون الدولي والدبلوماسي فإن العلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصلية

وبالنسبة إلى دولة قطر فقد أضحت أهدافها واضحة لمجمل المجتمع الدولي :وهي تعزيز السلم والأمن الدوليين، تشجيع فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، دعم حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الدول المحبة للسلام .

[1] – يوسف عبيدان التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في النظرية والتطبيق دار القماطي، ص .79.

[2] عبد العزيز بن مُحَّد بن جبر آل ثاني، الدبلوماسية علم وفن وقانون الدوحة، الشروق، ص 127.

[3] هؤلاء الموظفون متخصصون في مجالات محددة لدى المنظمات الدولية الفنية كمنظمة التجارة العالمية.

الفرع الثاني: الفاعلون المعاونون في الحقل الدبلوماسي القطري

تتسم العلاقات الدولية المعاصرة بالكثير من التعقيدات وبتضخم الظواهر، وذلك حال تنوع الفاعلين في العمل الدبلوماسي، وكما فرض على الدولة بشكل تدريجي محكم التعايش مع فاعلين آخرين على المستوى الدولي، فإن وزارة الخارجية على المستوى الداخلي – اضطرت إلى التأقلم مع حضور متزايد القوة لهيئات محلية أخرى عمومية و خصوصية، وينظر إلى هذا التعايش تارة بوصفه عوناً مفيدًا، وتارة باعتباره منافسة حقيقية بين مختلف الفاعلين ومهما يكن فإن هذا الحضور بات قوياً بجلاء ولم يعد بالإمكان تحاشيه والفاعلون المعاونون في العمل الدبلوماسي القطري يتمثلون في وزارات يكتسي نشاطها طابعا دوليا، وهيئات وطنية قوية الحضور على الساحة الدولية وذلك على النحو التالي :

أولا: الوزارات

يلاحظ بوضوح أن عمل فاعلين آخرين من الشبكة الحكومية على المسرح الخارجي أصبح قضية بديهية وطبيعية، وقد فرضت هذه الحقيقة نفسها على جميع هيئات الدول دون استثناء، وفي قطر تضم أغلب الوزارات إدارات مكلفة بالعلاقات الدولية؛ لكن الظاهرة تتجلى أكثر لدى بعض الوزارات التي تعرف بالفنية[1] .

وعلى الرغم من أن درجة نجاح التجارب ترتبط بمستوى تنمية كل دبلوماسية وتاريخها، فإن العوائق والضرورات متشابهة نسبيا في دبلوماسيات اليوم كما هي متماثلة في دبلوماسيات الماضي؛ فالسياسة الخارجية ظلت منذ وقت طويل من صميم نشاط مختلف القطاعات الوزارية، ففي الحقبة الإمبريالية– مثلاً –كانت وزارة الخارجية ووزارة التجارة أو ما يحل محلهما، تعملان باتساق في المستعمرات التي كانت فيها مصالح للحكومة المستعمرة كما تعتبر جهود المبشرين المسيحيين الغربيين ممارسة دبلوماسية موازية لعمل وزارات الخارجية والتعاون؛ نظراً إلى الصلة الحميمة أو التواطؤ بين السلطات السياسية والكنيسة آنذاك وما تغير في الحقبة الحديثة والمعاصرة هو حجم الظاهرة ويبدو أن الوزارات الأخرى تنزع إلى أن تستحوذ وتمارس لحسابها الخاص –جزءاً من الاختصاصات الدولية الخاصة بالعمل الدبلوماسي، ويفضي هذا الوضع بالطبع إلى زوال أو تقلص المؤسسة الدبلوماسية :إن هي لم تبادر إلى مراجعة نفسها واليوم لا يوجد قطاع وزاري لم يعالج في وقت أو آخر بشكل ما قضايا دولية تتعلق بحقل اختصاصه، أو قضايا خاصة به لها انعكاسات دولية، وفي الدول النامية بشكل خاص، تنشئ وزارات كثيرة بعض الإدارات المكلفة بالقضايا الدولية؛ لتصبح بمنزلة أدوات حقيقية لتكريس توجهها الدولي؛ كما أن رعاية بعض مراكز الدراسات والبحث والشراكة معها تضخم وتضفي المصداقية على هذا التدويل عبر المنشورات العلمية [2].

وهكذا نلاحظ أن عددا من الوزارات بات يضطلع بتمثيل السلطة العمومية في الخارج؛ وذلك على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف وفي إطار نشاطات منظمة دولية كونية أو إقليمية، يمثل الوزراء المختلفون بلدانهم حسب طبيعة المواضيع المطروحة

[1] لبنى الخطيب،" قطر دراسة في السياسة الخارجية "، مجلة سياسات عربية، العدد 52، المجلد 9 سبتمبر 2021، ص 55 .

[2] - khatib Lima , « qutar's Foreign policy:the limits of pragmatism »international affairs ,Vol 89,n° 2 March , 2013 , p 15.

على جدول الأعمال، وينطبق الأمر نفسه على وظائف المفاوضات والعلاقة بالشركاء الأجانب، كما أن البعثات الدبلوماسية يكتسحها اليوم فنيون معارون من إداراتهم الأصلية ؛ ومنها يستقبلون التوجيهات، ويشارك هؤلاء الفنيون باسم قطاعاتهم ووزاراتهم المختلفة – إن لم يُشارك الوزير نفسه – في إعداد وقيادة المفاوضات بغية التوصل إلى إبرام اتفاقيات محددة .

ويُشار إلى أن هذه الوضعية تستجيب أيضًا لقواعد تسيير بعض المنظمات الدولية وفق ما تنص عليه مواثيقها؛ لكن التنظيم أغلب الدول يمكن أن يخفف من التهميش داخل الفريق الحكومي، وقد شرعت دولة قطر في العمل بمقاربة تسير في هذا الاتجاه.

وكثيرة هي الوزارات الفنية القطرية الحاضرة على المسرح الدولي؛ وسنقتصر على ذكر أكثرها نشاطاً دوليا وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الأعمال والتجارة، وزارة الطاقة والصناعة وزارة الداخلية وزارة العدل وزارة الصحة وزارة العمل وزارة الثقافة والفنون والتراث وزارة التعليم العالي .

وقد تبيَّن لنا أن القطاعات ذات الصلة بالعمل الخارجي تعمل بارتباط وثيق مع وزارة الخارجية ويتعلق الأمر بتنسيق وتبادل للمعلومات يمكن توسيعهما إلى فاعلين سياسيين وإداريين آخرين .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الوزارات تطلب أكثر فأكثر مشاركة فعلية وحاسمة في قيادة القضايا الدولية، وخاصة لدى المنظمات الدولية المعنية؛ ويبدو أن هذا مجرد طلب لضمان فاعلية العمل الدولي .

ويبدو أن البعد السياسي والدبلوماسي للقاءات قد هيمن إلى درجة كبيرة؛ حيث بات ضروريًا أن لا تقود مكانة الوزارات الفنية إلى حجب مكانة وزارة الخارجية؛ بل إلى إبرازها داخل المنظمات المختصة كالمنظمة العالمية للتجارة والمنظمة العالمية للصحة والمنظمة الدولية للعمل، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية وغيرها .

ثانيا: مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع

تشكل التربية واحدة من الرافعات التي تعتمد عليها دولة قطر اعتمادا أساسيا، وتسير هذه الرافعة القوية" مؤسسة قطر " سيدة البلاد الأولى الشيخة موزا بنت ناصر، وقد فرضت السيدة الأولى نفسها سريعًا على الساحة السياسية، حيث تشرف الشيخة موزا منذ تقلدها رئاسة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع عند إنشائها عام 1995 على المبادرات السياسية المتعلقة بقطاعي التربية والتحديث الاجتماعي للدولة، وترأس أيضا المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، كما تشغل منصب نائب رئيس المجلس الأعلى للتعليم، ويبدو أن التعليم يحظى بمكانة خاصة لديها ؛ فهي سفيرة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)في مجال التعليم الأساسي والعالي.

ومؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع منظمة خاصة غير ربحية أسسها الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بعد وصوله إلى السلطة في عام 1995، وتسعى المؤسسة إلى تنمية القدرات البشرية بوصفها المورد الوطني الأول، والإسهام في سياسة ترقية قطر، كما تسعى إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة، وتكوين نخبة على مستوى طموحات البلاد، ويبقى هدف مؤسسة قطر هو تحويل البلاد إلى قطب امتياز في مجال التعليم ومركز أكاديمي للمنطقة .

وإذا كانت الجارة أبو ظبي قد نجحت في استقطاب مؤسسات تعليمية وثقافية كبرى مثل" :السوربون "و"اللوفر "من فرنسا، وجامعة نيويورك من الولايات المتحدة الأميركية، فإن قطر قد ذهبت إلى أبعد من ذلك بإنشائها المدينة التعليمية :فعلا إن قطر لا تمتلك إلا جامعة وطنية" جامعة قطر"، وعدد من المؤسسات تُمكن الطلبة من متابعة تعليمهم العالي، غير أنه بفضل دعم مؤسسة قطر استطاعت المدينة التعليمية أن تجذب إليها جامعات أميركية كبرى ومشهورة .

وفي عام 2004 أنشأت مؤسسة قطر حديقة للعلوم والتكنولوجيا في المدينة التعليمية للربط بين هذه الجامعات والصناعة، كما وقع معهد الدراسات العليا للتجارة في باريس يوم 22 من يونيو 2010 اتفاق شراكة مع مؤسسة قطرة يحدد إجراءات إقامة مركز له في قطر؛ وهذا يصبح أول مؤسسة فرنسية وأوروبية تنضم إلى المدينة التعليمية، العضو في مؤسسة قطر، وهي مركب جامعي ضخم .

ومن جهة أخرى، تصبو قيادة قطر إلى إنشاء فرع حقيقي وفعال داخل مؤسسة قطر لكلية" سان سير العسكرية المتخصصة [1]، من أجل تأهيل نحو خمسين ضابطا من قطر ودول المنطقة سنويًا، يتم إعدادهم لتولي مناصب سامية؛ سواء في القوات المسلحة أو في المجتمع المدني، ويتعلق الأمر بمشروع تربوي كامل باللغة الفرنسية يتضمن في الوقت نفسه تأهيلاً عسكرياً وأكاديميا وإنسانيا، ويولي عناية خاصة لتشكيل وتكوين هؤلاء المسؤولين المستقبليين وصقل قدراتهم، ويتضمن المشروع إنشاء كلية مستقلة للفصول التحضيرية تكون هي نفسها فرعًا من المدرسة العسكرية الوطنية الفرنسية برتانيه "دو لافليش "لتزويد المرشحين الشباب محليا بالمعارف الضرورية من أجل الترشح لمسابقة دخول" سان سير"، ويمكن لحاملي شهادة الثانوية العامة من غير المتحدثين بالفرنسية أن يستفيدوا من سنة تمهيدية لتعلم اللغة الفرنسية وفق برنامج دراسات مكثف .

وسيكون التأطير العسكري وهيئة التدريس من الكادر الفرنسي بالكامل كما سيكون التعليم مطابقًا لما هو عليه في المؤسسة الأم، وسيتم تكييف هذه الإجراءات لتتأقلم مع الخصوصيات القطرية في مجالات التاريخ والجغرافيا والثقافة، وستقام شراكة مع" جامعة حمد "لتلبية الحاجات الخاصة بالتأهيل العسكري وسيمنح الخريجون دبلوم نهاية الدراسة من" سان سير "في فرنسا، وسيتضمن البرنامج – أيضا – منح درجة ماجستير معترف بها في مجمل الدول الأوروبية وتتوقع رسالة حُسن النوايا الموقعة عام 2007أن تتحمل مؤسسة قطر التكاليف المرتبطة بإنجاز المشروع[2].

وبالنظر إلى السمعة الممتازة التي تحظى بها" سان سير "بوصفها مدرسة للقيادة؛ فإن مشروع" سان سير "قطر الذي يمثل أول مشروع من نوعه في العالم أضفى قيمة رمزية على علاقات الصداقة التي تربط فرنسا بقطر؛ حيث يعكس طابعها المركب ويتضمن هذا المشروع بعدا ورهانا استراتيجيين؛ إذ من شأن إنجازه أن يسهل الحوار المعمق بين الشرق والغرب .

إن الهدف الرئيس من إنشاء المدينة التعليمية هو تكوين النخبة الوطنية المستقبلية لكن المؤسسة تمثل – أيضاً – عامل استقطاب ومحافظة على أكبر قدر من الوافدين المتخصصين؛ وذلك من خلال توفير مناهج دراسية امتيازية لأبنائهم؛ حيث تسعى

[1] -Qatar, Magasine de l'Ambassade de l'Etat du Qatar à Paris, 2009, p72.

[2] Culture Qatar, Magasine de l'ambassade du Qatar en France, avril 2010, p20.

دولة قطر إلى التحول إلى قطب للامتياز الأكاديمي والبحث العلمي في منطقة الخليج، وقد بانت تتطلع إلى ما بعد النفط والغاز [1]؛ ولعل عقد مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم (WISE) في الدوحة عام2009 ، وهي النسخة الأولى من" دافوس " التعليم، يجسد التصميم القوي لدولة قطر على أن تكون الحاضنة المفضلة للتبادل الثقافي الجامعي الدولي في منطقة تقتصر شهرتها حتى الآن على ثرواتها الطبيعية وطموحاتها العمرانية .

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة قطر "دخلت في حقل التسويق لدولة قطر على المستوى العالمي؛ وذلك بعد أن أصبحت الراعي لنادي برشلونة الفريق الإسباني الشهير لكرة القدم، وكان على مؤسسة قطر أن تدفع 165 مليون يورو للحصول على حق ظهور اسمها على القمصان الرياضية للاعبي هذا النادي والحقيقة أن القمصان الرياضية لفريق نادي برشلونة لم تحمل قط اسم راع منذ إنشاء النادي عام1899 ؛ مما جعل الأمر بمنزلة استثناء في كرة القدم الأوروبية؛ على أنه منذ عام 2006 يظهر على القميص الرياضي للنادي الشهير اسم اليونسيف صندوق الأمم المتحدة للطفولة؛ لكن الأمر دون مقابل مادي، وتسمح الاتفاقية الموقعة بين إدارة نادي برشلونة ومؤسسة قطر فمنذ دجنبر 2010 بإظهار اسم المؤسسة إلى جانب اليونسيف على القميص الرياضي للنادي الشهير .

خلاصة القول إن الدبلوماسية القطرية تستخدم فاعلين مختلفين؛ التقليديين منهم في العمل الدبلوماسي أو الثانويين في الجوانب الفنية، وهذه الظاهرة ليست خاصة بقطر ولا هي جديدة في تاريخ المؤسسات؛ لكن أهميتها الآن تكمن في اتساعها وشمولها؛ ويمثل تسارع العولمة وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال أهم محركات هذه الدبلوماسية متعددة الأضلاع، ومع أننا نلاحظ أن الأمير يحتل فعليا مكانة مركزية وأساسية في قيادة السياسة الخارجية لدولة قطر وفقا لدستور البلاد؛ فإن ثمة اجتهاد في الأدوار بين الفاعلين الآخرين .

[1] – إن أولى دعائم رؤية قطر الوطنية لعام 2030 هي التنمية البشرية، ويتم تحقيقها عن طريق التعليم وفق هذه الرؤية.